

هل تكسب الولايات المتحدة جولة جديدة في معاقبة إيران

واشنطن تعلن بشكل أحادي دخول عقوبات الأمم المتحدة على طهران حيز التنفيذ

يختبر إعلان الولايات المتحدة بشكل أحادي دخول العقوبات الأممية على إيران حيز التنفيذ، الأحد، مدى قدرة واشنطن على تطبيق هذه الخطوة في ظل معارضة من أغلب دول مجلس الأمن الدولي التي تقول إن الإجراء غير قانوني. وترامن واشنطن لفرض خيارها على العقوبات الثانوية التي ستطالب الشركات الأجنبية في حال عدم التزامها وهي خطوة أتت أكلها في تصفير صادرات النفط الإيراني رغم المعارضة الدولية آنذاك.

واشنطن - أعلنت الولايات المتحدة من جانب واحد أن عقوبات الأمم المتحدة على إيران دخلت مجددا حيز التنفيذ وحذرت من "عواقب" عدم الالتزام بها، في خطوة ترفع منسوب التوتر دوليا. ومن شأن عودة عقوبات الأمم المتحدة أن تلزم إيران بتعليق جميع الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة، بما في ذلك البحث والتطوير، وحظر استيراد أي شيء يمكن أن يساهم في تلك الأنشطة أو في تطوير أنظمة إطلاق الأسلحة النووية.

وستتمثل كذلك معاودة فرض حظر الأسلحة على إيران ومنعها من تطوير صواريخ باليستية قادرة على حمل أسلحة نووية واستئناف فرض عقوبات محددة على العشرات من الأفراد والكيانات. كما سيتم حث الدول على فحص الشحنات من إيران وإليها والسماح لها بمصادرة أي شحنة محظورة.

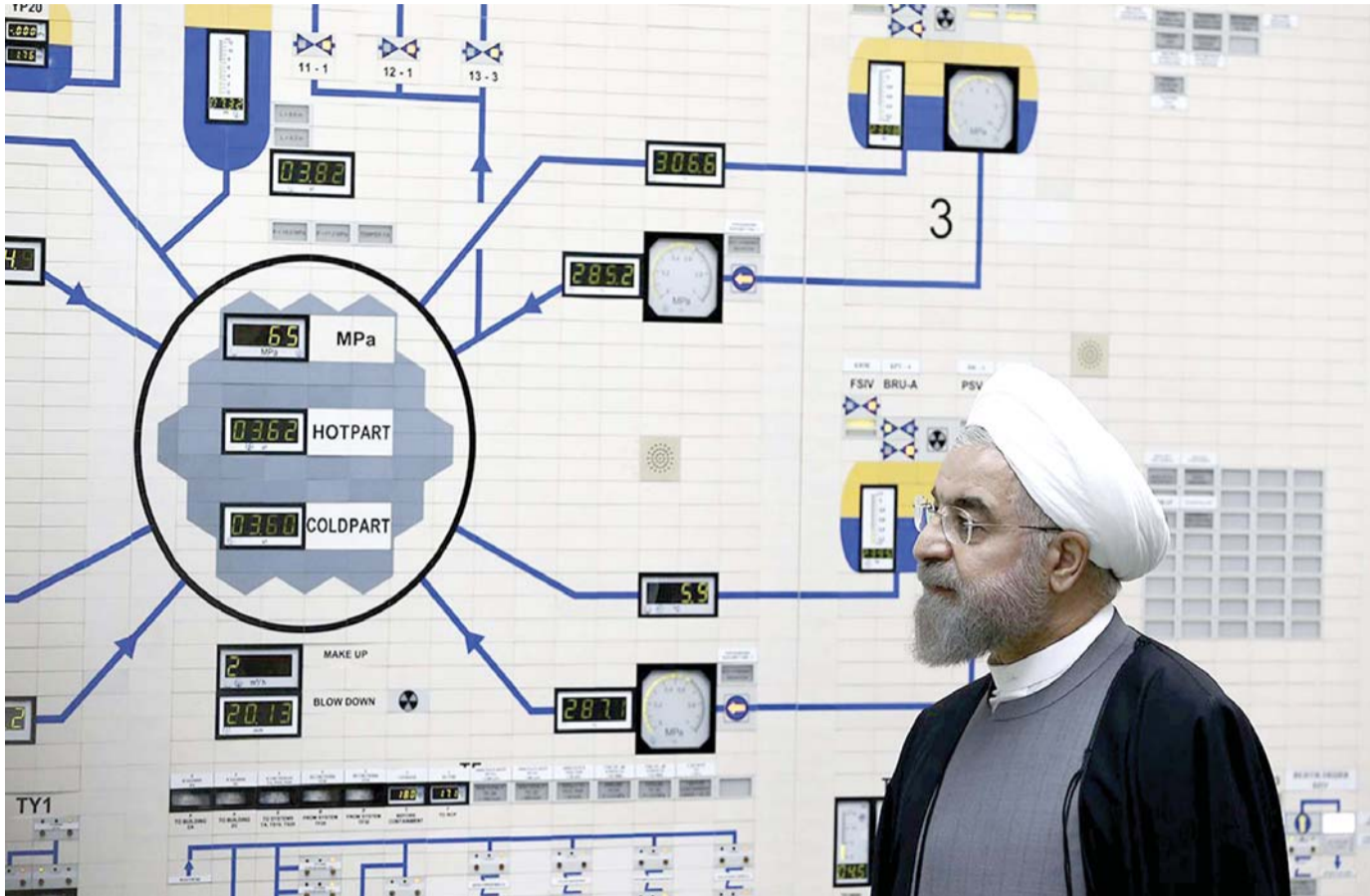
كما اعتبرت وزارة الخارجية الروسية أن إعلان واشنطن يفقد للأساس القانوني. وقالت "بحكم طبيعتها، لا يمكن لمبادرات وتحركات الولايات المتحدة غير الشرعية أن تحمل عواقب قانونية دولية بالنسبة للبلدان الأخرى".

وأكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خليل زاده خلال مؤتمر صحفي في طهران "نتوقع من المجتمع الدولي وجميع دول العالم الوقوف ضد هذه التحركات المتهورة من قبل النظام في البيت الأبيض والتحدث بصوت واحد". وتعهّد وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو بأن يتم الإعلان خلال أيام عن الإجراءات التي ستتخذ بحق "منتهكي" العقوبات.

وأفاد "إذا أخفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في القيام بواجباتها بتطبيق هذه العقوبات، فإن الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام سلطاتها الداخلية لفرض عقوبات على الجهات

واشنطن تتعهد بعواقب تطل أي دولة لا تلتزم بعودة العقوبات، على الرغم من أنها وحيدة في اعتبارها مفروضة

وقوبلت إعادة تفعيل ما يطلق عليها آلية "سنايب باك" التي أعلن عنها الشهر الماضي، بتأييد من طهران، التي دعت باقي دول العالم للوقوف صفا واحدا في مواجهة تحركات واشنطن "المتهورة". وتعهّد إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بـ"عواقب" تطل أي دولة عضو في الأمم المتحدة لا تلتزم بالعقوبات، على الرغم من أن واشنطن وحيدة في اعتبارها أن العقوبات مفروضة. ورُفعت العقوبات الأممية عام 2015 عندما وقّعت إيران الاتفاق الدولي الذي



ليونة أوروبية تستثمرها طهران في تطوير برامجها النووية

على أن الإجراء أصبح ممددا إلى أجل غير مسمى لما بعد 18 أكتوبر. وأكدت المصادر، التي طلبت عدم نشر أسماؤها أن من المتوقع إصدار الأمر التنفيذي في الأيام المقبلة وأنه سيسمح بمعاينة المخالفين الأجانب وحرمانهم من الوصول إلى السوق الأمريكية. والعقوبات الثانوية هي تلك التي تسعى فيها دولة ما إلى معاقبة دولة ثانية بسبب تجارتها مع دولة ثالثة، وذلك من خلال منع الوصول إلى سوقها، وهي أداة قوية للغاية في يد الولايات المتحدة بسبب حجم اقتصادها. ولا ترغب معظم الشركات الأجنبية في المخاطرة بالاستبعاد من السوق الأمريكية الواسعة من أجل التجارة مع الدول الأصغر مثل إيران.

وتشدد واشنطن على أنه تم تمديد الحظر على الأسلحة "إلى ما لا نهاية" وأن العديد من الأنشطة المرتبطة ببرامج إيران النووية والصاروخية باتت الآن هدفا لعقوبات دولية. وقال دبلوماسي في الأمم المتحدة "لا شيء سيحدث" مضيفا أن الوضع "أشبه بالضغوط على الزناد من دون انطلاق الرصاصة". وندد دبلوماسي آخر بخطوة واشنطن "حادية الجانب" قائلا إن "روسيا والصين ستراقبان بارتيح... التداعيات المزعزعة لاستقرار بدرجة هائلة" للخلاف بين واشنطن وشركائها الأوروبيين. وندد مندوب روسيا لدى الأمم المتحدة دميتري بوليانسكي بالقرار. وقال "من المؤلم أن نرى كيف يمكن لدولة أن تهين

التي تقف وراء هذه الإخفاقات وضمان الاتحادي إيران مكاسب من هذا النشاط المحظور من قبل الأمم المتحدة". ويتوقع أن يتطرق ترامب لتفاصيل هذه الإجراءات خلال خطابه المرتقب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الثلاثاء، والذي يأتي قبيل الانتخابات الرئاسية المقررة في الثالث من نوفمبر التي يسعى للفوز بولاية ثانية فيها. وندد بومبيو بشدة بفرنسا وبريطانيا وألمانيا متهما إياها بـ"الانحياز إلى آيات الله" الإيرانيين. وفعل في 20 أغسطس آلية "سنايب باك" المثيرة للجدل. لكن إدارة ترامب تتصرف وكأنه أُعيد فرض العقوبات الدولية على طهران، فيما يواصل المجتمع الدولي التصرف وكأن شيئا لم يكن.

وتتعدّد تصريحات وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو بأن يتم الإعلان خلال أيام عن الإجراءات التي ستتخذ بحق "منتهكي" العقوبات. وأفاد "إذا أخفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في القيام بواجباتها بتطبيق هذه العقوبات، فإن الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام سلطاتها الداخلية لفرض عقوبات على الجهات

تركيا تنحني أمام خيار الدبلوماسية في شرق المتوسط

وفي الشهر الماضي، كانت تركيا واليونان على وشك استئناف هذه المحادثات "الإستكشافية" التي جرى تعليقها عام 2016 لكن تركيا قطعتها وأرسلت السفينة أورتوش رئيس إلى المياه المتنازع عليها بعد أن وقعت اليونان اتفاقا مع مصر على ترسيم الحدود البحرية مما أثار غضب تركيا.

الضغوط الأوروبية والأميركية أجبرت تركيا على السير في خيار التسوية السلمية والتراجع عن التهديدات العسكرية

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد أجرى محادثات مع شارل ميشيل رئيس المجلس الأوروبي الذي سيرأس اجتماعات زعماء الاتحاد مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل التي تريد تهدئة الأزمة. لكن قبرص التي تحتج على وجود سفينتين تركيتين قبالة شواطئها تصر على فرض عقوبات على أنقرة. وتعقد أنه يمكن حل الخلاف عن طريق الحوار. لكنه استمر في الدفاع عن حقوق بلاده في المنطقة. وقال "نريد أن نغطي الدبلوماسية كل فرصة ممكنة بالاستماع لكل دعوة مخلصه.. بهذه الرؤية سنواصل الدفاع عن كل قطرة ماء وكل شبر من بلادنا حتى النهاية".

إسطنبول - قال المتحدث الرئاسي التركي إبراهيم كالتين الأحد إن تركيا واليونان قد تستأنفان في وقت قريب محادثات بشأن مطالبات كل منهما في البحر المتوسط لكن تهديد زعماء الاتحاد الأوروبي الذين سيجمعون هذا الأسبوع بفرض عقوبات على أنقرة لن يجدي نفعا. ويرى متابعون أن تغيير اللهجة التركية في التعامل مع الأزمة شرق المتوسط وترجعها على منقح التصعيد الذي تسكت به طوال أشهر جاء على خلفية جديدة التهديدات الأوروبية بفرض عقوبات عليها. ويشير هؤلاء إلى أن دخول الولايات المتحدة على خط الأزمة واصطافها علنا خلف اليونان وقبرص ضيق على أنقرة هاشم المناورة وزاد في عزلتها إقليميا ودوليا، ما أجبرها على الإنعاز والسير في خيار التسوية السلمية.

والدولتان المتجاورتان العضوان في حلف شمال الأطلسي على خلاف شديد بشأن امتداد الجرف القاري لكل منهما في شرق المتوسط. واحتدم التوتر الشهر الماضي عندما أرسلت تركيا سفينة للتفتيش عن النفط والغاز في المياه المتنازع عليها. وادانت اليونان العضو في الاتحاد الأوروبي الخطوة واعتبرتها غير قانونية وتضغط هي وقبرص على زعماء الاتحاد الأوروبي لاتخاذ موقف أكثر صرامة في اجتماعهم المقرر الخميس. وسحبت أنقرة سفينتها أورتوش رئيس الأسبوع الماضي. وقالت إن ذلك من أجل أعمال صيانة دورية لكنها قالت في ما بعد إنها منفتحة على المساعي الدبلوماسية لخفض التوتر مع أثينا.

دعما في مواجهة تدفق المهاجرين، أن تكون مؤقتة في انتظار إعادة التفاوض على اتفاق دبلن الذي يوكل التعاطي مع طلبات اللجوء إلى البلد الذي يصل إليه المهاجرون.



يجب أن نظهر بصفنا شريكا ووصيا على أوروبا

وتريد المفوضية الأوروبية تعديل نظام اللجوء الذي يعاني من ضغوط كبيرة بسبب تدفق المهاجرين، في خطوة تتطلب دعما من غالبية الدول الأعضاء في الاتحاد وكذلك غالبية أعضاء البرلمان الأوروبي. إلا أن مجموعة فيسغراد ترفض مقترحات المفوضية الأوروبية، بينما ترى روما وأثينا اللتان تطلبان على غرار البرلمان الأوروبي بتقاسم أعباء الاستقبال بشكل دائم وليس في فترات الأزمات، أن هذا الإجراء جيد لكنه غير كاف. وتدافع ألمانيا التي تتراش الاتحاد الأوروبي عن موقف قريب من موقف المفوضية الأوروبية، وهو أن تظل مسؤولية طلب اللجوء أساسا لدى بلد الوصول باستثناء فترات الأزمات، وعندئذ لا بد من القيام بإعادة إيواء قسري في إطار إجراءات التضامن.

تضاؤل فرص التوصل إلى اتفاق أوروبي بشأن اللاجئين

يقتل النظام الحالي كاهل الدول الواقعة على الحدود الخارجية للاتحاد بصفة خاصة، لذا قررت دول الاتحاد في خريف عام 2015 إعادة توزيع ما يصل إلى 160 ألف طالب لجوء، ولكن المجر وبولندا والتسك عارضت ذلك بشدة. ومنذ ذلك الحين صار الشقاق أعمق بين دول الاتحاد في هذا الشأن.

ويتراجع استعداد الدول لاستقبال مهاجرين دائما، فيما تفضل دول أخرى إرسال خيام وكابيس نوم وأغطية بدل أن تستقبل لاجئين. ولا تزال الحكومات الأوروبية تسعى إلى التوافق على نظام جديد للهجرة، بدل نظام دبلن القائم الآن، لتجنب المساومة والتهامات المتبادلة في كل مرة يتجه فيها قارب شمالا، حاملا مهاجرين إلى أوروبا بحثا عن لجوء.

وفي الوقت الحاضر ينص نظام دبلن على أنه يجب على طالبي اللجوء تقديم طلباتهم في الدولة التي يصلون إليها أولا في الاتحاد الأوروبي، وهو نظام يضع اليونان وإيطاليا وإسبانيا ومالطا تحت ضغط شديد.

وتطالب إيطاليا واليونان بتوزيع آلي للمهاجرين بحرا حتى إيجاد صيغ بديلة، فيما ترفض دول فيسغراد هذا المقترح الذي تقول عنه إنه غير منصف. وتقتصر المفوضية الأوروبية أن يتم توزيع طالبي اللجوء بشكل آلي على دول الاتحاد الأوروبي، لكن دول مثل المجر وبولندا تعارض بشدة هذه الخطة، مدعومة من النمسا، فيما تطالب إيطاليا على العكس بنظام توزيع دائم. ويراد لآلية التوزيع الآلي التي طالبت بها إيطاليا بإلحاح، منتهمة شركاها بعدم

ويضعوننا بذلك تحت ضغط". لافتا إلى أنه "يصعب الرد عليهم في ذلك". وتابع "يجب ألا نظهر بصفنا وصيا على أوروبا، وإنما بصفنا شريكا". وأثار الحريق المروع الذي شهده مخيم اللاجئين موربا في جزيرة ليسبوس اليونانية، والذي أسفر عن تشرد أكثر من 12 ألف مهاجر، جدلا بشأن استقبال أشخاص من هناك، لاسيما في ألمانيا.

وتأتي السجلات الألمانية في وقت عرضت فيه المفوضية الأوروبية مقترحات إصلاح جديدة لنظام اللجوء يوم الأربعاء الماضي بعد انتظار طويل، سيتعين على دول الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي التفاوض بشأنها. ودول الاتحاد الأوروبي على خلاف منذ أعوام بشأن سياسة اللجوء، حيث



أوروبا لم تتجاوز انقساماتها بعد